

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

أستاذ السنة وعلوم الحديث المشارك رئيس قسم القرآن الكريم وعلومه جامعة إب . اليمن

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة، قاعدة الإمام العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، في الأحاديث المختصرة والمروية بالمعنى في صحيح البخاري، والتي نص أن البخاري رواها في صحيحه بصيغة التمريض، لأجل الاختصار، والرواية بالمعنى، وتم الدراسة عن طريق تتبع الأحاديث التي طبق عليها الإمام ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، قاعدة شيخه العراقي في شرحه المسمى فتح الباري، مع النقد والترجيح.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا تخفى قيمة صحيح الإمام البخاري فقد تلقته الأمة بالقبول، وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، روى البخاري أحاديثه بالأسانيد المرفوعة، وروى بعضها معلقة بدون أسانيد، مستخدماً في ذكرها صيغتي الجزم، والتمريض، حيث جعل الأولى للمعلق الصحيح، والثانية شملت الصحيح والحسن والضعيف، ويعرف ذلك بالنظر في الأسانيد عند من وصلها، هذه قاعدة أهل العلم في الكشف عن معلقات البخاري، وذكر الإمام العراقي قاعدة طبقها تلميذه ابن حجر العسقلاني أثناء شرحه لصحيح البخاري المسمى بفتح الباري، وهي: "أن البخاري إذا أورد الحديث مختصراً، أو بالمعنى أتى به بصيغة التمريض"، ولمكانة الإمام العراقي في علم الحديث، وكذلك تلميذه ابن حجر الذي قلده، وطبق القاعدة في شرحه لصحيح البخاري، جعلت هذا البحث لأبين مدى انطباق هذه القاعدة على الأحاديث تلك من عدمها، جارياً في ذلك على قواعد علماء الفن، وأولهم الأمام البخاري -رحمهم الله أجمعين-.

الدراسات السابقة:

لم أجد من كتب عن قاعدة الإمام العراقي سوى انتقاد وتعليق بسيط للزركشي سيأتي ذكره، وهناك كتابات عن المعلقات على شكل مقالات لا جديد فيها، وإنما هي عبارة عن كلام عام عن المعلقات نُقل فيها كلام علماء الحديث الموجود في كتب المصطلح، وميزة هذا البحث أنه اهتم بدراسة القاعدة دراسة متخصصة، مع استقراء للأحاديث التي علقها البخاري بصيغة التمريض وعلل ابن حجر تعليقها لأجل اختصار البخاري لها وروايتها بالمعنى مطبقاً في ذلك قاعدة شيخه العراقي، وقد حققت القول في حكمها مع بيان العلة التي لأجلها علق البخاري الأحاديث بصيغة التمريض.

أهمية الموضوع:

- معرفة الصيغ المستخدمة في صحيح البخاري والحكم عليها مهم جداً بسبب ورود الأحكام من طريقها، خاصة والبحث يعالج صيغة محتملة التصحيح، والتضعيف.
- يبرز البحث سعة إطلاع الإمام البخاري على الأسانيد والمتون، حيث سنجد أنه يستخدم صيغة التمريض في الأحاديث التي وإن سلمت من الضعف، لم تسلم من تخلفها عن الشروط التي التزمها في كتابه.

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

● القاعدة التي ذكرها الحافظ العراقي واعتمد عليها ابن حجر، جديدة على مصطلح العلماء في صيغة التمرريض عند البخاري، وهي مؤثرة في الحكم على المعلقات فكان من الضروري دراسة هذه القاعدة خاصة، وقد انتقدت كما سنجد ذلك في البحث.

منهجية البحث:

سلكت في بحثي المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي النقدي، متبعا للخطوات الآتية:

- ذكر الحديث المروي معلقاً بصيغة التمرريض.
- نص كلام الحافظ ابن حجر الذي طبق فيه قاعدة شيخه العراقي، في سبب ذكر الحديث بصيغة التمرريض.
- تخريج الحديث من كتب السنة.
- الترجيح وبيان العلة التي من أجلها علق البخاري الحديث بصيغة التمرريض.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: الدراسة النظرية وتشمل: ترجمة موجزة بالأئمة البخاري، والعراقي، وابن حجر وبمصطلحات البحث.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية وتشمل: الأحاديث التي رواها البخاري بصيغة التمرريض، وعلل ابن حجر سبب

تمرريضها، لأجل الاختصار، والرواية بالمعنى، تبعاً لقاعدة شيخه العراقي.

الخاتمة: وفيها خلاصة البحث، ونتائجه.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

المبحث الأول: الدراسة النظرية

ترجمة موجزة بالأئمة البخاري، والعراقي، وابن حجر ومصطلحات البحث

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة موجزة بالإمام البخاري:

● اسمه ونسبه:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَدْرُزَيْة، وقيل: بَدْدُزَيْة، ومعناه بالعربية الزَّراع، والبخاري نسبه إلى بخاري^(١).

● مولده:

ولد الإمام البخاري سنة أربع وتسعين ومائة وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك^(٢).

● منزلته العلمية، وثناء الأئمة عليه:

كان البخاري واسع العلم غزير الاطلاع، قال له بعضهم: قال فلان عنك: لا تحسن أن تصلي. فقال: لو قيل شيء من هذا ما كنت أقوم من المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة^(٣).

قال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقهنا وفقه خراسان^(٤).

● مؤلفاته: ألف الإمام البخاري عدداً من الكتب منها:

(١) - سير أعلام النبلاء: ج ١٢ ص ٣٩١، ومقدمة فتح الباري ص ٥٠١.

(٢) - تاريخ بغداد: ج ٢ ص ٧، ومقدمة الفتح ص ٥٠٢.

(٣) - المصدر السابق: ج ١٢ ص ٤١٢.

(٤) - المصدر السابق: ج ١٢ ص ٤٢٠ - ٤٢٢.

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

الجامع الصحيح^(٥)، والأدب المفرد^(٦)، والتاريخ الكبير^(٧)، والتاريخ الصغير^(٨)، وخلق أفعال العباد^(٩)، والقراءة خلف الإمام^(١٠).

● وفاته :

توفي ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، سنة ستة وخمسين ومائتين^(١١).

المطلب الثاني: ترجمة موجزة بالإمام العراقي.

● اسمه، ونسبه، ومولده^(١٢).

زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي الرازياني العراق الأصل، المهري المصري المولد، الشافعي المذهب، ولد سنة (٧٢٥هـ)^(١٣).

● مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: (الشيخ العلامة الأوحى، شيخ العصر حافظ الوقت... شيخ المحدثين علم الناقلين عمدة المخرجين)^(١٤).

(٥) - الجامع الصحيح المختصر، طبع عدة طبعات منها طبعة بدار ابن كثير، اليمامة، بيروت.

(٦) - طبع كثيرا ومنها طبعة بدار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٧) - طبع بدار الفكر، بيروت.

(٨) - طبع بدار المعرفة بيروت، لبنان.

(٩) - طبع بدار المعارف السعودية، الرياض.

(١٠) - طبعته مكتبة الإيمان، المدينة المنورة باسم خير الكلام في القراءة خلف الإمام.

(١١) - تاريخ بغداد: ج ٢ ص ٣٠، والسير: ج ١٢ ص ٤٥٣، ومقدمة الفتح ص ٥١٥.

(١٢) - إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر ١٧٠/٥، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي ٣٨٢/١، والتحفة اللطيفة للسخاوي ٥٥٨/٢، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٣٠٤/٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٥٥/٧، والأعلام للزركلي ٣٤٤/٣.

(١٣) - الضوء اللامع ٣٠٤/٤

(١٤) - الرد الوافر (١/١٠٧)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

قال ابن حجر: حافظ العصر... وقال الحافظ الكبير، شيخنا الشهير^(١٥).

قال السخاوي: صار المشار إليه بالديار المصرية، وغيرها بالحفظ والإتقان والمعرفة^(١٦).

قال العز بن جماعة: كل من يدعي الحديث بالديار المصرية سواء فهو مدّع^(١٧).

قال المقرئ: كان للدنيا به بهجة، ولمصر به مفخر، وللناس به أنس، ولهم منه فوائد جمّة^(١٨).

● مؤلفاته:

تنوعت كتبه ما بين الفقه وأصوله وعلوم القرآن، والحديث، وأكثر مصنفاته فقدت، ومما وجد منها: تخرّيج أحاديث الإحياء، وسماه إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، واختصره في المغني عن حمل الأسفار في تخرّيج ما في الإحياء من الأخبار^(١٩)، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح وشرحها وعمل عليها نكتا^(٢٠)، وتقريب الأسانيد وترتيب المسانيد^(٢١)، كتبه لابنه أبي زرعة، وطرح التثريب في شرح التقريب^(٢٢)، لم يتم شرحه فأكملة ابنه أبو زرعة.

● وفاته:

توفي في شعبان سنة (٨٠٦هـ) (٢٣).

(١٥)- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ (١٧١ / ٥)

(١٦)- الضوء اللامع (٣٠٨ / ٢)

(١٧)- لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المكي (١٤٨ / ١)

(١٨)- الضوء اللامع (٣٠٩ / ٢)

(١٩)- الناشر مكتبة طبرية، تحقيق أشرف عبد المقصود.

(٢٠)- الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

(٢١)- الناشر: دار النوادر، دراسة وتحقيق: بلال محمد أبو حية.

(٢٢)- الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.

(٢٣)- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٣٣٧/١

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

المطلب الثالث: ترجمة موجزة بالإمام ابن حجر.

● اسمه ونسبه ومولده:

أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، حافظ الوقت العلامة شيخ الإسلام شهاب الدين أبو الفضل، ابن القاضي نور الدين المعروف بابن حجر، المصري الشافعي. ولد بمصر في العشر الأخير من شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة^(٢٤).

● ثناء العلماء عليه:

قال تلميذه السخاوي: حافظ هذا العصر العلامة قاضي المسلمين، إمام الأئمة^(٢٥).
شهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث، وقال: كل من التقى الفاسي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله^(٢٦).
قال ابن ماكولا: خاتمة الحفاظ الأكابر^(٢٧).
قال الإمام الشوكاني: الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة^(٢٨).

● مؤلفاته:

كثرت مصنفات الحافظ بن حجر، ونذكر منها:

(٢٤)-الضوء اللامع (١/ ٢٦٨)، وذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد (١/ ٣٥٢)، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات (١/ ١٩٠)

قال السخاوي: أفردت له ترجمة حافلة، في مجلد ضخيم، أو مجلدين كتبها الأئمة عني، وانتشرت نسخها، وحدثت بها الأكابر غير مرة بكل من مكة والقاهرة، وأرجو كما شهد به غير واحد أن تكون غاية في بابها سميتها الجواهر والدرر. الضوء اللامع (١/ ٢٦٩)

(٢٥)-الضوء اللامع (١/ ٨٨)

(٢٦)-المصدر السابق (١/ ٢٦٩)

(٢٧)-إكمال الكمال (١/ ١٣)

(٢٨)-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/ ٨١)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

فتح الباري بشرح صحيح البخاري^(٢٩)، وتعليق التعليق وصل فيه كلما ذكره البخاري معلقاً ولم يفته من وصل ذلك إلا القليل وهو له مفخرة^(٣٠)، ولسان الميزان اختصر فيه الميزان للذهبي وزاد فيه أكثر من ستمائة ترجمة^(٣١)، وتهذيب التهذيب مختصر تهذيب الكمال للحافظ المزي في ست مجلدات وزاد فيه أشياء كثيرة^(٣٢)، والإصابة في أسماء الصحابة^(٣٣)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر جمع فيها من أنواع الحديث زيادة على ابن الصلاح شيئاً كثيراً وشرحها^(٣٤).

● وفاته:

مات ليلة السبت ثامن عشرين من ذي الحجة، سنة اثنين وخمسين وثمانمائة بالقاهرة^(٣٥).

المطلب الرابع: التعريف بمصطلحات البحث.

الكلام على صيغة التمريض له علاقة بالمعلق والإمام البخاري أورد هذه الصيغة عند تعليق الحديث وقد استخدم صيغتين الأولى: صيغة الجزم، والثانية: صيغة التمريض، ولذا سأعرف المعلق أولاً ثم الصيغتين.

● **المعلق:** هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر^(٣٦)، ولو إلى آخر الإسناد^(٣٧).

● **صيغة الجزم:** الصيغة التي تذكر بلفظ الفعل المسمى فاعله مثل: (قال)، و(روى)^(٣٨)

(٢٩)-الناشر: دار المعرفة - بيروت، وله طبعات كثيرة جداً، ومثله بالكثرة بقية الكتب.

(٣٠)-الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن

(٣١)-الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

(٣٢)-الناشر: دار الفكر، بيروت.

(٣٣)-الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٣٤)-الناشر: دار إحياء التراث العرب - بيروت.

(٣٥)-الضوء اللامع - (١/ ٢٧٠)

(٣٦)-مقدمة ابن الصلاح (١٠/١)

(٣٧)-مقدمة فتح الباري (١/ ١٤)

(٣٨)-مقدمة ابن الصلاح (١٠/١)، وتدريب الراوي - (١/ ٢٩٧)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

• **صيغة التمريض:** هي الصيغة التي تذكر بلفظ الفعل المبني لما لم يسم فاعله مثل: (رُوي) أو (نُقِل) وما أشبهه، أو يقال فيها: (نقل لنا)، و(بلغنا)، و(ورد)، و(في الباب)، ونحوه^(٣٩).

حكم الصيغتين عند البخاري:

• **صيغة الجزم:** تعتبر حكم من البخاري على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه، ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة: فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي^(٤٠).

• **صيغة التمريض:** فيها ما هو صحيح، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف وهو على قسمين: أحدهما: ما ينجبر بأمر آخر. وثانيهما: ما لا يرتقي عن رتبة الضعيف^(٤١).

وحيث إن بحثنا خاص بصيغة التمريض، فسيكون الكلام عليها فقط، وذلك في حالة واحدة، وهي: التي نص الحافظ ابن حجر على صحتها بحجة أن البخاري روى الحديث (بالمعنى أو مختصراً) تبعاً لقاعدة شيخه العراقي.

• نص قاعدة الإمام العراقي :

قال: "والبخاري رحمه الله حيث علق ما هو صحيح إنما يأتي به بصيغة الجزم وقد يأتي به بغير صيغة الجزم لغرض آخر غير الضعف وهو إذا اختصر البخاري الحديث وأتى به بالمعنى، عبر بصيغة التمريض؛ لوجود الخلاف المشهور في جواز الرواية بالمعنى، والخلاف أيضاً في جواز اختصار الحديث"^(٤٢).

• كلام الحافظ ابن حجر في تطبيق القاعدة:

قال: قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ - رحمه الله - وهي: أن البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً؛ لما علم من الخلاف في ذلك.

(٣٩)- مقدمة ابن الصلاح (١٠/١)، وفتح المغيبي (٢٨٧/١)، وتدريب الراوي (٢٩٧/١)

(٤٠)- مقدمة ابن الصلاح (١٠/١)، ومقدمة فتح الباري (١٤/١)

(٤١)- مقدمة ابن الصلاح (١٠/١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح (٣٢٦/١)

(٤٢)- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (٣٦/١)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

وقال: وصيغة التمريض: لمعنى غير التضعيف وهو ما ذكر البخاري من إيراد الحديث بالمعنى، وكذا الاختصار على بعضه؛ لوجود الاختلاف في جوازه، وإن كان البخاري يرى الجواز^(٤٣).

وقال أيضاً: فإن قيل فقد أورد أشياء بصيغة التمريض ثم أسندها في مواضع من صحيحه، أو لم يسندها وهي صحيحة على شرطه أو على شرط غيره. فالجواب أنه إذا أورد مثل ذلك فإنما أن يكون اختصار الحديث المعلق أو رواه من حفظه بالمعنى فذلك لا يجزم به؛ لحل الخلاف في جواز الرواية بكلا الأمرين هذا مما خرج في موضع آخر في صحيحه، وأما ما لم يخرج فيحتمل أن يكون له علة خفية من انقطاع أو اضطراب أو ضعف راو، وخفي ذلك على من صححه وكثير من أمثال هذا يأتي مفسراً في هذا الكتاب. وقد يقال: إن صيغة التمريض قد تستعمل في الصحيح أيضاً ولكن الذي ظهر لي أنه لا يعبر بصيغة التمريض إلا فيما له علة وإن لم تكن تلك العلة قادحة، ومن تأمل هذا التخريج عرف صحة ما أشرت إليه.

وبقية كلام الحافظ سيأتي عند كل حديث في هذا البحث، إذ هو موضوع لأجل دراسة كلامه المبني على قاعدة شيخه العراقي، وتطبيقه لها على الأحاديث المعلقة في البخاري^(٤٤).

• وما قاله الحافظ ابن حجر في الفتح قلده العيني فيه في عمدة القاري فقد قال في أثر الحسن البصري: "ما خافه إلا مؤمن" وهو الثاني عندنا في البحث قال العيني: ونقل أثر الحسن بالمعنى على وجه الاختصار فلذلك ذكره بصيغة التمريض وصيغة التمريض لا تختص عنده بضعف الإسناد وحده بل إذا وقع التغيير من حيث النقل بالمعنى أو من حيث الاختصار يذكره بصيغة التمريض وهذا هو التحقيق في مثل هذا الموضوع^(٤٥).

• وقد استدرك الزركشي^(٤٦) على كلام العراقي وحكم عليه بالبطلان فقال: "زعم أن البخاري حيث علق ما هو صحيح إنما يأتي به بصيغة الجزم وقد يأتي به بغير صيغة الجزم لغرض آخر غير التضعيف؛ وهو إذا اختصر الحديث أو أتى به

(٤٣)-فتح الباري (١/ ٢٠٦)، و(١/ ١١١)، و(٢/ ٤٦)

(٤٤)-تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢/ ١١)

(٤٥)-عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٢٣٦)

(٤٦)-محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقهاء الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاء. له تصانيف في عدة فنون، منها (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، و(البحر المحيط)، و(الديباج في توضيح المنهاج)، و(التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح)، و(عقود الجمان، ذيل وفيات الأعيان) توفي سنة ٧٩٤ هـ. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (١/ ٤٧٩)، والأعلام للزركلي (٦/ ٦٠)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويحي

بالمعنى عبر بصيغة التمريض لوجود الخلاف المشهور في الرواية بالمعنى والخلاف أيضاً في جواز اختصار الحديث قال: وإذا تأملت سياق إيراده في الأحاديث السابقة تجده كذلك"، وهذا لا معنى له .

● حجة الزركشي في نقده :

١. قال " فإن اختصار الحديث أو روايته بالمعنى عند المعتقد لجوازه بشرطه لا يقتضي ذلك وهناً عنده حتى يشير إليه بعد ثبوت صحة أصله بل كلام سليم الرازي^(٤٧) مصرح بأننا ولو منعنا ذلك لم يسقط به الرواية؛ لأنها مسألة اجتهادية.

٢. وقال أيضاً " ثم لو كانت النكتة في التمريض ما ادعاه هذا القائل لاستعمله البخاري في كل موطن يقتضيه ذلك وقد رأيناه في مواضع كثيرة يسند الحديث في موضع بطوله ثم يعلقه في موضع آخر مختصراً أو بالمعنى ويأتي فيه بصيغة الجزم لا التمريض؛ فمنه:

- قوله في باب: لا يدري متى يجيء المطر إلا الله، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: " خمس لا يعلمهن إلا الله " وقد أسنده بطوله في كتاب الإيمان بلفظ: " في خمس"^(٤٨) فحذف الجار واختصر بقية اللفظ.
- وقال في باب: إدخال البعير في المسجد لليلة: " وقال ابن عباس " طاف النبي ﷺ على بعير " وأسنده في كتاب الحج في باب: المريض يطوف راكباً، عن ابن عباس " أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على بعير كلما أتى الركن أشار إليه وكبر"^(٤٩).
- وقال في باب: رفع البصر إلى الأمام في الصلاة " وقالت عائشة - رضي الله تعالى عنها - قال النبي ﷺ في صلاة الكسوف: " رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرت " مع أنه أسنده مطولاً في باب: إذا انفلتت الدابة في الصلاة^(٥٠) وهو كثير لمن يتبعه.

* ثم بعد سرد هذه الأدلة قال: فقد بطل هذا التأسيس ولم يساعده الدليل .

(٤٧)-سليم بن أيوب بن سليم أبو الفتح الرازي: فقيه، أصله من الري كان رأساً في العلم والعمل. تفقه ببغداد، وورابط بنجر (صور) وحج، ففرق في البحر عند ساحل جدة. له كتب، منها (غريب الحديث) و (الإشارة) توفي سنة ٤٤٧ هـ. شذرات الذهب (٢٧٤/٣)، والأعلام للزركلي (١١٦/٣)

(٤٨)-صحيح البخاري (١٧٩٣/٤) رقم(٤٤٩٩)

(٤٩)-صحيح البخاري (٥٨٣/٢) رقم(١٥٣٤)

(٥٠)-صحيح البخاري (٤٠٦/١) رقم(١١٥٤)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

وقد بين الزركشي وجهة نظره في معلقات البخاري فقال:

• "ما علقه البخاري إما أن يسنده في موضع آخر من كتابه، أو لا فإن أسنده فهو صحيح عنده سواء ذكره بصيغة الجزم أو التمريض؛ لأن العمل حينئذ بالمسند وفائدة تعليقه قصد الاختصار عن التكرار وإنما لم يذكرها كلها بصيغة الجزم اعتماداً على سندها في موضع آخر فسهل الأمر في ذلك.

• وإن لم يسندها في موضع آخر فينظر إما أن ينص على ضعفها فيه أو لا، فإن نص على ضعفها فذاك وهذا كما سبق مثاله في "زر الثوب بشوكة" (٥١) و"الهدية لمن عنده قوم" (٥٢)، وإن لم ينص على ضعفها فيه، نظر كلامه عليه من خارج فإن عشر عليه إما من تاريخه، أو من نقل الترمذي عنه في الجامع، أو غيره فالعمل حينئذ بما قال من تضعيف أو تحسين، من أمثله قوله في باب الغسل: "وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده" مع أنه قال في تاريخه مما يختلفون فيه، فهذا تصريح بأنه ليس عنده صحيحاً بل إما حسن أو ضعيف، وإن لم يوجد شيء من ذلك فهو عنده حسن يستشهد به لا سيما إذا ذكر معه بمعناه في المسند ما يقويه وبعضه (٥٣).

* وعند التأمل في كلام الحافظ نجد أنه في تعليق التعليق فرق بين ما وصله البخاري في صحيحه، وبين ما لم يصله في صحيحه، حيث قرر وجود علة لما رواه بصيغة التمريض وليس موصولاً في صحيحه، وما كان في صحيحه فالتمريض لأجل الاختصار والرواية بالمعنى.

* إلا أن القاعدة المتبعة عند ابن حجر في فتح الباري هي التعميم فيما وصله البخاري في صحيحه، وما لم يصله حيث علل صيغة التمريض لأجل الرواية بالاختصار والرواية بالمعنى، وستجده في هذا البحث، منقولاً عنه بعد كل حديث سندرسه.

* وعند النظر في كلام الزركشي وابن حجر نجد الزركشي يرى صحة الممرض الذي وصله البخاري في صحيحه، ولا عبرة بالتمريض، بينما يرى الحافظ ابن حجر أن العلة هي الاختصار والرواية بالمعنى، وأما العيني فيرى أن الصحيح فيما وصله في كتابه أن يستخدم فيه صيغة الجزم فقد قال في أثر ابن عمر: ويذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه غسل قدميه بعدما جف وضوؤه.

(٥١)-قال البخاري: في هذا الحديث نظر. نقلاً عن ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦/ ٥٣٥)

(٥٢)-قال البخاري: لم يصح ذلك. نقلاً عن إتحاف الخيرة المهرة (٣/ ٣٩٩)

(٥٣)-النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٢٤٥)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

قال العيني: " ولو قال وذكر ابن عمر على صيغة المعلوم لأجل التصحيح لكان أولى لأنه جزم بذلك ووصله " (٥٤). وهذا تساهل من العيني إذ لم يبين أي علة للتمريض.

• وما ذكره الزركشي من تفصيل شمل ما ورد بصيغة الجزم والتمريض، ومبحثنا مقصور على الأحاديث المروية بصيغة التمريض والتي طبق ابن حجر عليها قاعدة شيخه العراقي، ومن خلال البحث سيتضح بإذن الله تعالى صواب القول في ذلك.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

وتشمل: الأحاديث التي رواها الإمام البخاري بصيغة التمريض.

الحديث الأول: (التيمم لأجل البرد)

قال الإمام البخاري: ويذكر أن عمرو بن العاص رضي الله عنه أجنب في ليلة باردة فتيّم وتلا: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} ^(٥٥)، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف ^(٥٦).

قال ابن حجر: وإسناده قوي، لكنه علقه بصيغة التمريض؛ لكونه اختصره ^(٥٧).

التخريج:

الحديث رواه عبد الرحمن بن جبير، عن عمرو بن العاص بدون واسطة وبواسطة مولاة أبي قيس وتخريجها كالآتي:

الرواية بدون واسطة:

عند أبي داود ^(٥٨)، والحاكم ^(٥٩)، والدارقطني ^(٦٠)، والبيهقي ^(٦١) من طرق عن وهب بن جرير، أخبرنا أبي، قال: سمعت يحيى بن أيوب، يحدث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير المصري، عن عمرو بن العاص قال: "احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيّمت، ثم صليت بأصحابي الصبح" فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: « يَا عَمْرُو صَلِّتْ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ». فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ وَقُلْتُ: "إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)" فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَمَ يَفْعَلُ شَيْئًا.

(٥٥)-النساء آية رقم:(٢٩)

(٥٦)-صحيح البخاري (١/ ١٣٠)

(٥٧)-فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٤)

(٥٨)-السنن (١/ ١٣٢) باب: إِذَا خَافَ الْجُنُبُ الْبُرْدَ أَيْتَيْمَمُ رَقْم (٣٣٤)

(٥٩)-المستدرک علی الصحیحین (١/ ٢٨٥) كتاب: الطهارة رقم (٦٢٩)

(٦٠)-السنن (١/ ١٧٨) باب: التيمم رقم (١٢)

(٦١)-السنن الكبرى (١/ ٢٢٥) باب: الحموم .. لا يتيمم عند وجود الماء رقم (١١١٠)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويحي

وتابع ابنُ لهيعة جريراً متابعاً قاصرة في يزيد كما في مسند أحمد بن حنبل^(٦٢) قال: ثنا حسن بن موسى قال: ثنا ابن لهيعة، قال: ثنا يزيد بن أبي حبيب به.

الرواية بواسطة أبي قيس:

عند أبي داود^(٦٣)، وابن حبان^(٦٤)، والحاكم^(٦٥)، والدارقطني^(٦٦)، والبيهقي^(٦٧) من طرق عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، أن عمرو بن العاص كان على سرية وذكر الحديث نحوه، قال: فَغَسَلَ مَعَانِيَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ. وهذه الرواية بدون ذكر التيمم.

قال أبو داود: ورويت هذه القصة عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال فيه: (فتيمم)

قال البيهقي: ويحتمل أن يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعاً غسل ما قدر على غسله وتيمم للباقي.

● والخلاف في الحديث مداره على يزيد بن أبي حبيب، فقد رواه يحيى بن أيوب بالتيمم، ورواه عمرو بن الحارث بدون التيمم.

وله طريق أخرى عن ابن عباس، عن عمرو بن العاص عند الطبراني^(٦٨) حدثنا محمد بن علي بن العباس النسائي البغدادي، ثنا عبید الله بن عمر القواريري، ثنا يوسف ابن خالد السمطي، ثنا زياد بن سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما صلى بالناس وهو جنب .

(٦٢) - (٢٠٣ / ٤) رقم (١٧٨٤٥)

(٦٣) - السنن (١ / ١٣٢) باب: إِذَا خَافَ الْجُنُبُ الْبُرْدَ أَيْتَمَّمَهُ رقم (٣٣٥)

(٦٤) - الصحيح (٤ / ١٤٢) كتاب: الطهارة، باب: التيمم رقم (١٣١٥)

(٦٥) - المستدرک علی الصحيحین (١ / ٢٨٥) كتاب: الطهارة رقم (٦٢٨)

(٦٦) - السنن (١ / ١٧٩) باب: التيمم رقم (١٣)

(٦٧) - السنن الكبرى (١ / ٢٢٦) باب: التيمم في السفر إذا خاف الموت من البرد رقم (١١١١)

(٦٨) - المعجم الكبير (١١ / ٢٣٤) باب: العين أحاديث ابن عباس رقم (١١٥٩٣)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

الراجع:

الحديث مداره على يزيد بن أبي حبيب وعنه يحيى بن أيوب، وعمرو بن الحارث وقد وقع خلاف بين يحيى وعمرو حيث ذكر يحيى التميم، ولم يذكر أبا قيس الواسطة بين عبد الرحمن بن جبير وعمرو بن العاص، وذكر عمرو بن الحارث الواسطة ولم يذكر التميم.

وهذا ما نص عليه البيهقي حيث قال بعد رواية يحيى: رواه عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب فخالفه في الإسناد والمتن جميعاً.

وما ذكر من متابعات فلا تثبت؛ لأنها من طريق عبد الله بن لهيعة وهو مدلس ضعيف اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير^(٦٩)، ويوسف بن خالد كذاب^(٧٠)، وليس في روايته ذكر التميم.

قال الحاكم على رواية عمرو بن الحارث: على شرط الشيخين والذي عندي أنهما علاه بحديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، ثم قال: جرير بن حازم لا يعلل حديث عمرو بن الحارث الذي وصله بذكر أبي قيس فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة^(٧١).

قلت: عند النظر في الإسناد يترجح ما قاله الحاكم، ولكن ليس لأجل العلة التي قال فقط بل؛ لأن الخلاف وقع بين عمرو بن الحارث، ويحيى بن أيوب، وعمرو أحفظ وأقوى^(٧٢)، ويحيى متكلم فيه قال أحمد بن حنبل: سيء الحفظ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بذاك القوي^(٧٣).

فالراجع رواية عمرو بن الحارث بذكر أبي قيس، وبدون ذكر التميم.

وما ذكره البخاري وجيه جداً، وليس كما قال ابن حجر: إسناده قوي وأن التمريض لأجل الاختصار.

(٦٩) - طبقات المدلسين (١/ ٥٤)

(٧٠) - ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٧/ ٢٩٤)

(٧١) - المستدرک على الصحيحين (١/ ٢٨٥)

(٧٢) - تقريب التهذيب (١/ ٧٣١)

(٧٣) - شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٢٧٩)، والتعديل والتجريح (٣/ ١٣٧٦)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

قد نقول كلام الحافظ ابن حجر: إسناده قوي عائد على أصل الحديث؛ إذ أن طريق عمرو بن الحارث قوي على رأي أهل العلم بعمران بن أبي أنس خلافاً للبخاري كما سيأتي.

لكن يرد على ابن حجر أن البخاري ذكر الطريق التي ورد فيها التيمم، وهي طريق يحيى بن أيوب المعلولة وعلتها:

١. مخالفة يحيى بن أيوب لعمرو بن الحارث وهو أحفظ منه، ويحيى سيء الحفظ.

٢. الانقطاع بين عبد الرحمن بن جبير وعمرو بن العاص، نص على ذلك البيهقي، ومحمد بن أبي بكر بن العطار^(٧٤).

٣. مدار الرواية على عمران بن أبي أنس، وهو منكر الحديث عند الإمام البخاري^(٧٥).

فصيغة التمريض، للتضعيف؛ لأن رواية يحيى ضعيفة، بل على مذهب البخاري في عمران بن أنس تكون رواية عمرو بن الحارث ضعيفة أيضاً - والله أعلم -.

(٢) - أثر (ما خافه إلا مؤمن)

قال البخاري: ويذكر عن الحسن: (ما خافه إلا مؤمن، ولا آمنه إلا منافق)^(٧٦).

قال ابن حجر: وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين - رحمه الله - وهي إن البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً؛ لما علم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك^(٧٧).

التخريج:

أخرجه الإمام أحمد في كتاب: (الإيمان)^(٧٨)، والفريابي في كتاب: (صفة المنافق) كالاتي:

(٧٤) - نقلاً عن البدر المنير (٢ / ٦٣٢)، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (١ / ١٩٦) لما ذكر صاحب تحفة التحصيل الإمام أحمد بن الإمام العراقي عن محمد بن أبي بكر بن العطار أن عبد الرحمن لم يسمع من عمرو بن العاص قال: لم أر له سلف، قلت: ولكن الكلام موجود عن البيهقي كما ذكرت.

(٧٥) - ميزان الاعتدال (٥ / ٢٨٣)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (١ / ٣٠٨)

(٧٦) - صحيح البخاري (١ / ٢٦)

(٧٧) - فتح الباري (١ / ١١١)

(٧٨) - نص على ذلك ابن رجب فتح الباري لابن رجب (١ / ١٨٠)، وابن حجر فتح الباري (١ / ١١١)، ولم أعثر على كتاب الإمام أحمد.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حداثية نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

١. قال أحمد بن حنبل: حدثنا مؤمل، سمعت حماد بن زيد، ثنا أيوب، سمعت الحسن يقول: "والله ما أصبح على وجه الأرض مؤمن، ولا أمسى على وجهها مؤمن إلا وهو يخاف النفاق على نفسه، وما أمن النفاق إلا منافق".
٢. وقال أحمد أيضاً: حدثنا روح بن عبادة، ثنا هشام، سمعت الحسن يقول: "والله ما مضى مؤمن ولا بقي إلا يخاف النفاق ولا أمنه إلا منافق".
٣. قال جعفر الفريابي: حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان، عن المعلى بن زياد، سمعت الحسن يحلف في هذا المسجد بالله الذي لا إله إلا هو " ما مضى مؤمن قط، ولا بقي إلا وهو من النفاق مشفق، ولا مضى منافق قط ولا بقي إلا وهو من النفاق آمن" وكان يقول: "من لم يخف النفاق فهو منافق" (٧٩).

الراجع:

- بالنظر في الأسانيد نجد أن الأول فيه مؤمل بن إسماعيل وهو كثير الخطأ، قال البخاري عنه: منكر الحديث (٨٠).
- والثاني: عن روح، وهشام وهما ثقتان حافظان، إلا أن في رواية هشام عن الحسن كلام فقد قال عباد بن منصور: ما رأيت هشام بن حسان عن الحسن قط، وقال: سألت جرير بن حازم؟ فقال: قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قط، فقلت له: يا أبا النضر، قد حدثنا عن الحسن بأشياء، ورويناها عنه، فعمن تراه أخذها؟ قال: أراه أخذها عن حوشب، وقال علي بن المديني: هشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب (٨١).
- وحوشب هو ابن مسلم قال يحيى بن معين: حوشب صاحب الحسن حوشب بن مسلم، وقال أبو داود: حوشب بن مسلم الثقفي كان من كبار أصحاب الحسن (٨٢).
- قال الذهبي: لا يدري من هو، ونقل عن الأزدي أنه قال: ليس بذاك (٨٣)

(٧٩) - صفة النفاق وذم المنافقين رقم (٨٥) ص ١٢٠

(٨٠) - تهذيب التهذيب (٣٣٩/١٠)

(٨١) - شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥٧/١)

(٨٢) - تهذيب الكمال (٤٦٤ / ٧)

(٨٣) - ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣٩٩ / ٢)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

والثالث: فيه جعفر بن سليمان الضبعي صدوق، قال عنه البخاري: يخالف في بعض حديثه يقال: أنه أُمي، وقال يحيى بن سعيد: ضعيف لا يكتب حديثه ووثقه ابن معين^(٨٤).

وعليه فصيغة التمريض بسبب ضعف الأسانيد، وتصحيح ابن رجب وابن حجر ليس في محله، بل قد تعجب ابن رجب من البخاري فقال: وأما الأثر الذي ذكره عن الحسن: فقال: ويذكر عن الحسن قال: ما خافه إلا مؤمن، ولا أمنه إلا منافق، فهذا مشهور عن الحسن، صحيح عنه والعجب من قوله في هذا: ويذكر^(٨٥).

(٣) - أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - في غسل القدمين بعد جفاف الوضوء.

قال البخاري: ويذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه غسل قدميه بعدما جف وضوؤه^(٨٦).
قال ابن حجر: الإسناد صحيح فيحتمل أنه إنما لم يجزم به لكونه ذكره بالمعنى^(٨٧).

التخريج:

أخرج الأثر البيهقي^(٨٨) من طرق عن قتبية بن سعيد، ويحيى بن بكير، والشافعي ثلاثتهم عن مالك وهو في موطنه^(٨٩) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه توضأ بالسوق، فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه، ثم دعي لجنابة فدخل المسجد ليصلي عليها فمسح على خفيه، ثم صلى عليها» إلا أن قتبية قال في لفظه: «فغسل يديه ووجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ثم دخل المسجد فمسح على خفيه بعد ما جف وضوؤه وصلى»

(٨٤) - ميزان الاعتدال (١٣٦/٢)، وتقريب التهذيب (١٦٢/١)

(٨٥) - فتح الباري لابن رجب (١٨٠/١)

(٨٦) - صحيح البخاري (١٠٣/١) باب: تفريق الغسل والوضوء.

(٨٧) - فتح الباري (٣٧٥/١)

(٨٨) - السنن الكبرى (٨٤/١) كتاب: الطهارة، باب: تفريق الوضوء رقم (٤٠١)، والسنن الصغير (٩٤/١) كتاب: الطهارة، باب: كيفية الوضوء رقم (٩٢)، ومعرفة السنن والآثار (٢٤٠/١) باب: متابعة الوضوء رقم (٢٠١)

(٨٩) - الموطأ - رواية محمد بن الحسن - (١٠٥/١) باب: المسح على الخفين رقم (٥٠)، ورواية الليثي (٣٦/١) باب: ما جاء في المسح على

الخفين رقم (٧٣)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حداثية نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

قال البيهقي: صحيح عن ابن عمر ومشهور عن قتبية بهذا اللفظ^(٩٠).

الراجع:

لفظ: (جف وضوؤه) لم يذكره إلا قتبية بن سعيد، وليس هو في رواية الشافعي، ولا يحيى بن بكير، ولا في روايات الموطأ. وهي تضيف حكماً جديداً، حيث وروايات البقية قد لا تحمل أن العضو جف؛ قد يكون المسجد في السوق، وقد يكون مسح على نعليه ولم يغسلها لاستعجاله حتى لا تجف أعضاء وضوئه.

فالظاهر أن الشافعي، ويحيى الليثي، ومحمد بن الحسن، ويحيى بن بكير ضبطا الرواية، وروايتهم أولى بالتقديم، نعم يحيى بن بكير، قال ابن معين: أنه سمع الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وكان شر عرض^(٩١).

لكن هو ثقة، والكلام في عرضه للموطأ؛ وهنا أصل روايته عن مالك وقد وافق فيها بقية الرواة.

فالتمريض لأجل ضعف الرواية، وليس لأن الأثر بالمعنى، وذلك للآتي:

١. مخالفة قتبية في لفظه جميع الرواة عن مالك.

٢. الأثر ليس بالمعنى كما ذكر الحافظ، بل اللفظ الذي اختاره البخاري هو نص رواية قتبية.

ويظهر أن الإمام البخاري اختار لفظ قتبية وهو منفرد به خلافاً لجميع الرواة؛ لأن اللفظ صريح في الدلالة على الحكم،

بينما لفظ بقية الرواة محتمل، ولأن قتبية ذكر ما لم يذكره أصحابه، أتى البخاري بصيغة التمريض. والله أعلم.

(٤) - حديث: (الإعتماد بصلاة العشاء)

قال البخاري: ويذكر عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كنا نتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء فأعتم بها^(٩٢).

قال ابن حجر: قوله ويذكر عن أبي موسى رضي الله عنه كنا نتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء فأعتم بها. وصله بعد هذا بباب

واحد وإنما أورده بصيغة التمريض؛ لأنه ساقه بالمعنى وفيه نظر^(٩٣).

(٩٠) - السنن الكبرى (١ / ٨٤)

(٩١) - تهذيب التهذيب (١١ / ٢٠٨)

(٩٢) - صحيح البخاري (١ / ٢٠٦)

(٩٣) - فتح الباري (١ / ٢٦)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

التخريج:

أخرجه البخاري^(٩٤)، ومسلم^(٩٥)، وأبو يعلى^(٩٦)، وأبو عوانة^(٩٧) من طرق عن أبي أسامة، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بقيق بطحان والنيبي ﷺ بالمدينة فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم، فوافقنا النبي عليه السلام أنا وأصحابي وله بعض الشغل في أمره فأعتم بالصلاة حتى اجمار الليل^(٩٨)، ثم خرج النبي ﷺ فصلى بهم، فلما قضى صلاته قال لمن حضره: (على رسلكم أبشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم). أو قال: (ما صلى هذه الساعة أحد غيركم)

الراجع:

الحديث عند الأربعة الذين رووه مخرجه واحد ولا خلاف بينهم في إسناده ومتمنه، قال الإمام ابن رجب: علقه هنا بقوله: (ويذكر)، فدل على أن هذه الصيغة عنده لا تقتضي ضعفاً فيما علقه بها، وأنه يعلق بها الصحيح والضعيف، إلا أن أغلب ما يعلق بها ما ليس على شرطه^(٩٩).

قلت: يظهر أن المعنى لا أثر له في تمرير البخاري، فالحديث الموصول على جزئين الأول: في تناوب جابر وأصحابه النبي ﷺ وقت العشاء، والثاني: في بشارة النبي ﷺ، وقد اقتصر البخاري على الجزء الأول، وهو يدل على الإعتام بصلاة العشاء واللفظ واحد في الموصول والممرض، فالتعليل بالاختصار أنسب، وقد يكون السبب في التمرير هو:

١. الرواية التي قبل حديث جابر مباشرة وهو حديث عائشة -رضي الله عنها- بلفظ: (أعتم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء وذلك قبل أن يفشو الإسلام) حيث قيد ذلك قبل فشو الإسلام.

(٩٤)- صحيح البخاري (١/ ٢٠٧) باب: فضل العشاء رقم (٥٤٢)

(٩٥)- صحيح مسلم (٢/ ١١٧) باب: وقت العشاء وتأخيرها رقم (١٤٨٣)

(٩٦)- مسند أبي يعلى (١٣/ ٢٢٩) رقم (٧٣٠٠)

(٩٧)- مسند أبي عوانة (١/ ٣٠٤) رقم (١٠٧٢)

(٩٨)- اجمار الليل: أي ائتصف، ومهرة كل شيء وسطه، وقيل: اجمار الليل إذا طلعت نجومه واستنارت والأول أكثر. النهاية في غريب الأثر (١/

(٤٣٥)

(٩٩)- فتح الباري. لابن رجب (٣/ ١٧٣)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

٢. الحديث الموصول بين أن الإعتماد كان بسبب شغل، يعني أن ذلك خلاف العادة حيث لم يكن النبي ﷺ يعتم بها، فلما أورده البخاري معلقا حذف العلة التي من أجلها اعتم بالصلاة.

٣. مدار الحديث على بريد، وقد تكلم فيه النسائي فقال: ليس بذلك القوي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال أحمد: روى مناكير، وقال أبو زرعة: شيخ ليس بالقوي^(١٠٠)، قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول: بريد بن عبد الله بن أبي بردة ليس بذاك القوي أظنه ذكره عن البخاري، وعندما اختصر المقرئزي الكامل: نسب ما قاله ابن عدي عن ابن حماد للبخاري مباشرة، فقال: وقال البخاري: ليس بذلك القوي^(١٠١)، قال الفلاس: لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن سفيان عن بريد بن عبد الله بشيء قط^(١٠٢).

والحافظ ابن حجر لما تكلم في مقدمة فتح الباري ذكر كلام الأئمة في بريد، ودافع عنه، ولما ذكر تعليق البخاري لروايته قال: "إنما أورده بصيغة التمريض؛ لأنه ساقه بالمعنى وفيه نظر"^(١٠٣)، وفي النزهة عندما أورد الكلام في أصح الأسانيد جعل رواية بريد بعد رواية الأئمة الحفاظ فقال: ودوَّها في الرتبة:

كرواية بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ، عن جَدِّه، عن أبيه، أبي موسى^(١٠٤).

وهذا مما استشكله قاسم بن قطلوبغا الحنفي حيث قال: بريد بن عبد الله إن كان تام الضبط فلا يصح جعله في المرتبة التي هي أدنى مما فوقها، وإن لم يكن تام الضبط فليس حديثه بالصحيح فلم يدخل في أصل المقسم^(١٠٥). ومع ما تقدم يبقى الإشكال في بريد، فلو كانت الرواية المتقدمة هي الوحيدة له في صحيح البخاري لجعلنا ما تقدم تعليلا للتمريض، لكن الوارد أن البخاري روى من طريق بريد ما يقرب من خمسين حديثاً، وهذا يدل على قوته عند البخاري، وقد قدمنا قول الزركشي: فإن أسنده فهو صحيح عنده سواء ذكره بصيغة الجزم أو التمريض.

(١٠٠)-سؤالات البردعي (٢/ ٣٦١)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٣٩٢)

(١٠١)-مختصر الكامل في الضعفاء - (١/ ١٩٨)

(١٠٢)-الكامل في ضعفاء الرجال - (٢/ ٦٢)

(١٠٣)-مقدمة فتح الباري (١/ ٢٣)

(١٠٤)-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (١/ ٧٢)

(١٠٥)-اليواقيت والدرر (١/ ٣٥٤)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

(٥)- حديث: (أفاضت صفة)

قال الإمام البخاري: ويذكر عن القاسم، وعروة، والأسود عن عائشة-رضي الله عنها-أفاضت صفة يوم النحر^(١٠٦).
قال الحافظ ابن حجر: لم يجزم به؛ لأن بعضهم أوردته بالمعنى^(١٠٧).
وقال أيضاً: إنما علقها بالتمريض لأنها ذكرها بالمعنى^(١٠٨).

التخريج:

أولاً: رواية عروة.

عند البخاري^(١٠٩)، ومسلم^(١١٠)، وأبي داود^(١١١)، وابن ماجه^(١١٢)، وابن خزيمة^(١١٣)، وابن حبان^(١١٤)، والطبراني^(١١٥)، والبيهقي^(١١٦) من طرق عن الزهري، حدثني عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرتهما: أن صفة بنت حبي زوج النبي ﷺ حاضت في حجة الوداع فقال النبي ﷺ: (أحباستنا هي؟)، فقلت: إنها قد أفاضت يا رسول الله، وطافت بالبيت، فقال النبي ﷺ: (فلتنفر) والحديث عند الكل عن سفيان، وشعيب، وإسماعيل بن أمية، والليث عن الزهري بدون تحديد، ورواه الطبراني عن سليمان بن كثير عن الزهري بالتحديد بلفظ: (هل كنت أفضت يوم النحر؟)

(١٠٦)- صحيح البخاري (٢ / ٦١٨)

(١٠٧)- فتح الباري (٣ / ٥٦٨)

(١٠٨)- تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ١٠١)

(١٠٩)- الصحيح (٤ / ١٥٩٨) باب: حجة الوداع رقم (٤١٤٠)

(١١٠)- الصحيح (٤ / ٩٣) باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض رقم (٣٢٨٦)

(١١١)- السنن (٢ / ١٥٧) باب: الحائض تخرج بعد الإفاضة رقم (٢٠٠٥)

(١١٢)- السنن (٢ / ١٠٢١) باب: الحائض تنفر قبل أن تودع رقم (٣٠٧٢)

(١١٣)- الصحيح (٤ / ٣٢٨) باب: ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما رخص للحيض في النفر بلا وداع إذا كن قد أفضن قبل ذلك، ثم حضن رقم (٣٠٠٢)

(١١٤)- الصحيح (٩ / ٢١٣) باب: رمي الجمار أيام التشريق رقم (٣٩٠٣)

(١١٥)- المعجم الأوسط (٥ / ٣٣٧) رقم (٥٤٨١)

(١١٦)- السنن الكبرى (٥ / ١٦٢) باب: ترك الحائض الوداع رقم (١٠٠٣٣)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

ثانياً: رواية القاسم.

عند البخاري^(١١٧)، ومسلم^(١١٨)، والنسائي^(١١٩)، ومالك^(١٢٠)، وابن حبان^(١٢١) من طرق عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها -: أن صفية بنت حبي زوج النبي ﷺ حاضت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: (أحباستنا هي؟) . قالوا: إنما قد أفاضت قال: (فلا إذا)

وكل من تقدم روه عن مالك وأيوب، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، وأفلح بن حميد، وعبيد الله بن عمر عن القاسم بدون تحديد وقت الحيض.

ورواه النسائي عن الليث، عن عبد الرحمن بن القاسم بالتحديد بلفظ: (حاضت في أيام منى)

ثالثاً: رواية الأسود.

عند البخاري^(١٢٢)، ومسلم^(١٢٣)، والنسائي^(١٢٤)، وابن ماجه^(١٢٥)، والدارمي^(١٢٦)، وأحمد^(١٢٧) من طريق الحكم، ومنصور، والأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: أراد النبي ﷺ أن ينفر فرأى صفية على باب

(١١٧)- الصحيح (٢ / ٦٢٥) باب: إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت رقم (١٦٧٠)

(١١٨)- الصحيح (٤ / ٩٤) باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض رقم (٣٢٨٩)

(١١٩)- السنن الكبرى (٢ / ٤٦٥) باب: الإباحة للحائض أن تنفر.. رقم (٤١٩٣)

(١٢٠)- الموطأ (١ / ٤١٢) باب: إفاضة الحائض رقم (٩٢٦)

(١٢١)- الصحيح (٩ / ٢١٤) ذكر البيان بأن الحائض إنما رخص لها أن تنفر وإن لم يكن آخر عهدا بالبيت إذا كانت طافت قبل ذلك طواف الزيارة رقم (٣٩٠٤)

(١٢٢)- الصحيح (٥ / ٢٢٨٠) باب: قول النبي ﷺ (تربت يمينك) ، و (عقرى حلقى) رقم (٥٨٠٥)

(١٢٣)- الصحيح (٤ / ٩٤) باب: وُجُوبُ طَوَافِ الْوُدَاعِ وَشُقُوطِهِ عَنِ الْحَائِضِ. رقم (٣٢٩٢)

(١٢٤)- السنن الكبرى (٢ / ٤٦٤) باب: الإباحة للحائض أن تنفر إذا كانت قد أفاضت يوم النحر رقم (٤١٨٩)

(١٢٥)- السنن (٢ / ١٠٢١) باب: الحائض تنفر قبل أن تودع رقم (٣٠٧٣)

(١٢٦)- السنن (٢ / ٩٤) باب: المرأة تحيض بعد الزيارة رقم (١٩١٧)

(١٢٧)- المسند (٦ / ١٧٥) رقم (٢٥٤٦٧)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

خبائها كئيبة حزينة؛ لأنها حاضت فقال: (عقرى حلقى إنك لحابستنا)، ثم قال: (أكنت أفضت يوم النحر) قالت: نعم. قال: (فانفري إذا)

الراجع:

حديث عائشة رضي الله عنها عن صفية مداره على عروة، والقاسم، والأسود .

أما رواية عروة فليس فيها تحديد الطواف بيوم النحر إلا عن سليمان بن كثير عن الزهري وقد رواه أصحاب الزهري (سفيان، وشعيب، وإسماعيل بن أمية، واللبث) بدون تحديد.

ورواية سليمان مردودة؛ لأنهم أئمة وسليمان متكلم فيه خاصة في الزهري، قال ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه، وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً فأما روايته عن الزهري، فقد اختلطت عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات (١٢٨).

وأما رواية القاسم فمدارها على مالك، وأيوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، وأفلح بن حميد، وعبيد الله بن عمر عن القاسم وهي بدون تحديد وقت الحيض.

ورواها الليث عن عبد الرحمن بن القاسم بالتحديد فقال: (حاضت في أيام منى)

ويكون بهذا الليث قد خالف أربعة من الحفاظ، وروايتهم أولى.

وهي تخالف المتقدمة إذ حددت هذه الإفاضة بأيام منى والأولى بيوم النحر.

وأما رواية الأسود فلم يختلف الرواة فيها إذ كل من رواها نص على تحديد الإفاضة بيوم النحر.

وعند النظر في الثلاث الطرق لم يثبت التحديد إلا في رواية الأسود وقد خالف عروة والقاسم فلم يحددا .

وعليه يظهر أن صيغة التمريض ليست لأجل رواية الحديث بالمعنى، بل لأجل الخلاف في الحديث وقد اختار البخاري

لفظ التحديد وهو شاذ في رواية عروة والقاسم، ولم يصح إلا عن الأسود وقد خالف فيه، وإن اعتبرنا صحة لفظ الأسود

فالبخاري ساق الرواية عن الجميع ولم تصح عنهم جميعاً فكانت الصيغة في محلها لأجل الخلاف. والله أعلم.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

(٦) - حديث: (الرقى بفاتحة الكتاب)

قال الإمام البخاري: باب: الرقى بفاتحة الكتاب، ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم (١٢٩).

قال الحافظ ابن حجر: لم يجزم به لذكره إياه بالمعنى (١٣٠).

قال الإمام العراقي: لعل لابن عباس رضي الله عنه حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التمريض (١٣١).

التخريج:

أخرجه البخاري (١٣٢) قال: حدثني سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي، حدثنا أبو معشر البصري يوسف بن يزيد البراء، قال: حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: أن نفرًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بماء فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق؟ إن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً، فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فبرأ، فجاء بالشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله)

وهو عند الدارقطني (١٣٣) قال: ثنا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا القاسم بن عيسى الطائي، نا هارون بن مسلم أبو الحسين العجلي، عن عبيد الله بن الأحنس. به وبزيادة لفظ: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وما يدريك أنها رقية) يعني أم الكتاب.

الراجع:

الذي يظهر أن البخاري حينما علق رواية ابن عباس صاغها بالتمريض؛ لأن له إسنادين الأول الذي عند البخاري

بلفظ: (إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله)

(١٢٩) - الصحيح (٥ / ٢١٦٥)

(١٣٠) - فتح الباري (١ / ٦٠)

(١٣١) - التقييد والإيضاح (١ / ٣٧)، وفتح الباري (١ / ٦٠)

(١٣٢) - الصحيح (٥ / ٢١٦٦) كتاب: الطب، باب: رقية العين رقم (٥٤٠٥)

(١٣٣) - السنن (٣ / ٦٥) كتاب: البيوع رقم (٢٤٧)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

والثاني الذي عند الدارقطني بزيادة لفظ: (وما يدريك أنها رقية) واللفظ الذي اختاره البخاري أقرب إلى لفظ الدارقطني منه إلى اللفظ الذي أورده في صحيحه. فالنبي ﷺ خصص فاتحة الكتاب بينما الحديث الذي في الصحيح عمم على كتاب الله تعالى. وقد تقدم قول العراقي: لعل لابن عباس ؓ حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التمريض. قال الحافظ ابن حجر بعد كلام العراقي: ولم يقع لي ذلك بعد التتبع^(١٣٤). قلت: بل هو موجود في رواية الدارقطني. وهذا في حديث ابن عباس، أما حديث أبي سعيد الخدري ؓ فمشهور بلفظ: (وما أدراك أنها رقية) وذلك في الصحيحين والسنن وهو مشهور في كتب السنة بهذا اللفظ^(١٣٥). إنما كلام الأئمة على تحديد الرسول ﷺ للفاتحة بأنها رقية في حديث ابن عباس ؓ، وقد وجدت لها طريقاً كما قدمت عند الدارقطني من طريق يوسف بن يزيد. وحيث أن مدار الحديث على عبيد الله بن الأحنس، فقد اختلف عنه هارون بن مسلم، ويوسف بن يزيد. أما هارون، فقال أبو حاتم: فيه لين، ووثقه الحاكم وابن حبان^(١٣٦). وأما يوسف فقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال أبو داود: ليس بذلك، ووثقه محمد بن أبي بكر المقدمي، وابن حبان، قال الذهبي: صدوق ضعفه ابن معين بلا حجة^(١٣٧). وإن كانا متقاربين في الدرجة إلا أننا نرجح رواية يوسف لاعتماد البخاري لها. ولكون اللفظ عن ابن عباس قد اختلف فيه ناسب أن يذكره البخاري معلقاً بصيغة التمريض وليس لأجل الاختصار، قال العيني: "لا شك أن الذي ذكره عن ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي بالرقية بفاتحة الكتاب" والله أعلم^(١٣٨).

(١٣٤)-فتح الباري (١٠ / ١٩٨)

(١٣٥)- وقد تركت تخريج الحديث لأنه ليس من مقصد هذا البحث.

(١٣٦)- تهذيب التهذيب (١١ / ١١)

(١٣٧)- ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١ / ٢٠٣)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٣٧٨)

(١٣٨)- عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣١ / ٣٥٧)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

(٧) - حديث: (اتموا بي وليأتم بكم من بعدكم)

قال الإمام البخاري: ويذكر عن النبي ﷺ: (اتموا بي وليأتم بكم من بعدكم) (١٣٩)

قال ابن حجر: لم يجزم به؛ لأنه اختصره (١٤٠).

التخريج:

أخرجه مسلم (١٤١)، وأحمد (١٤٢)، وعبد بن حميد (١٤٣)، والطيالسي (١٤٤)، وأبو يعلى (١٤٥)، وأبو عوانة (١٤٦)، وابن خزيمة (١٤٧) من طرق كثيرة عن أبي الأشهب، عن أبي نضرة العدي، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تاخرا فقال لهم: «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي، وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ». وقد تابع أبا الأشهب عن أبي نضرة جعفر بن حيان، والجريري كما عند النسائي (١٤٨)، وأبي عوانة (١٤٩)، وأبي يعلى (١٥٠)، وابن خزيمة (١٥١).

(١٣٩) - باب: الرجل يأتَم بالإمام، ويأتَم الناس بالمأموم صحيح البخاري (١ / ٢٥١)

(١٤٠) - فتح الباري (١ / ٢٨)

(١٤١) - الصحيح (٣١ / ٢) باب: تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَإِقَامَتِهَا وَفَضْلُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ مِنْهَا وَالْإِزْدِحَامُ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَالْمُسَابَقَةُ إِلَيْهَا وَتَقْدِيمُ أُولَى الْفَضْلِ وَتَفْرِيبِهِمْ مِنَ الْإِمَامِ رَقْم (١٠١٠)

(١٤٢) - المسند (٣ / ٣٤) رَقْم (١١٣١٠)

(١٤٣) - المسند (١ / ٢٧٦) رَقْم (٨٧٤)

(١٤٤) - المسند (١ / ٢٨٧) رَقْم (٢١٦٢)

(١٤٥) - المسند (٢ / ٣٢٦) رَقْم (١٠٦٤)

(١٤٦) - المسند (١ / ٣٨٢) رَقْم (١٣٨٦)

(١٤٧) - الصحيح (٣ / ٥١) باب: الأمر بإتمام أهل الصفوف الأواخر بأهل الصفوف الأول رَقْم (١٦١٢)

(١٤٨) - السنن الكبرى (١ / ٢٨٤) الإتمام بمن يأتَم بالإمام رَقْم (٨٧٠)

(١٤٩) - المسند (١ / ٣٨٢) رَقْم (١٣٨٥)

(١٥٠) - المسند (٢ / ٤٠١) رَقْم (١١٨١)

(١٥١) - الصحيح (٣ / ٢٧) باب: التغليظ في التخلف عن الصف الأول رَقْم (١٥٦٠)

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

الراجع:

كل من روى الحديث رواه بلفظ: (تقدموا فأتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم) ورواه أبو عوانة بلفظ: (ادنوا مني فأتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم) وبقية الروايات بلفظ: (فأتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم) مباشرة.

فالذي يظهر أن الحكم بصيغة التمريض؛ ليس لأجل الاختصار، وإنما لأجل أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، وهو صدوق، ولم يحتج به البخاري^(١٥٢)، قال ابن رجب: والبخاري لا يخرج لأبي نضرة، فلذلك علق حديثه هذا على هذا الوجه^(١٥٣)، وهذه قاعدة قررها ابن حجر بنفسه فقال في سبب ورود بعض الأحاديث بصيغة التمريض: لكونه لم يخرج لرجاله^(١٥٤).

(٨) - حديث: (ذات الرقاع)

قال الإمام البخاري: ويذكر عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم، فنزفه الدم فركع وسجد، ومضى في صلاته^(١٥٥).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر طريق الحديث عن صدقة، عن عقيل: وعقيل بفتح العين لا أعرف راوياً عنه غير صدقة، ولهذا لم يجزم به المصنف أو لكونه اختصره، أو للخلاف في ابن إسحاق^(١٥٦). وقال أيضاً: هذا مختصر من حديث فيه قصة مطولة في غزوة ذات الرقاع^(١٥٧).

(١٥٢) - من تكلم فيه وهو موثق (١/ ٢١٠)

(١٥٣) - فتح الباري - لابن رجب (٤/ ٢٣٦)

(١٥٤) - النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٢٦)

(١٥٥) - صحيح البخاري (١/ ٧٦)

(١٥٦) - فتح الباري (١/ ٢٨١)

(١٥٧) - تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢/ ١١٣)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

التخريج:

أخرجه أبو داود^(١٥٨)، وأحمد^(١٥٩)، وابن خزيمة^(١٦٠)، وابن حبان^(١٦١)، والحاكم^(١٦٢)، والدارقطني^(١٦٣)، والبيهقي^(١٦٤) من طرق عن محمد بن إسحاق، حدثني صدقة بن يسار، عن عقيل بن جابر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات الرقاع من نخل فأصاب رجل من المسلمين امرأة رجل من المشركين، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلاً أتى زوجها، وكان غائباً فلما أخبر الخبر حلف لا ينتهي حتى يهريق في أصحاب محمد دماً، فخرج يتبع أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً فقال: من رجل يكلؤنا ليلتنا هذه؟ فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فقالا: نحن يا رسول الله، قال: فكونا بفم الشعب قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قد نزلوا إلى الشعب من الوادي فلما أن خرج الرجلان إلى فم الشعب قال الأنصاري للمهاجري: أي الليل أحب إليك أن أكفيكه أوله أو آخره؟ قال: بل أكفي أوله قال: فاضطجع المهاجري فنام وقام الأنصاري يصلي قال: وأتى زوج المرأة فلما رأى شخص الرجل عرف أنه ريبة القوم^(١٦٥) قال: فرماه بسهم فوضعه فيه قال: فنزعه فوضعه وثبت قائماً يصلي، ثم رماه بسهم آخر فوضعه فيه قال: فنزعه فوضعه وثبت قائماً يصلي، ثم عاد له الثالثة فوضعه فيه فنزعه فوضعه، ثم ركع وسجد، ثم أهب صاحبه فقال: اجلس فقد أثبت فوثب فلما رأها الرجل عرف أنه قد نذر به فهرب فلما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء قال: سبحان الله أفلا أهببني^(١٦٦) أول ما رماك؟ قال: كنت في سورة أقرأها فلم أحب أن أقطعها حتى أنفدها، فلما تابع علي الرمي ركعت فأذنتك وايم الله لولا أن أضيع ثغراً أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظه لقطع نفسي قبل أن أقطعها أو أنفدها.

(١٥٨) - السنن (١/ ٧٧) باب: الوُضوءُ مِنَ الدَّمِ. رقم (١٩٨)

(١٥٩) - المسند (٣/ ٣٤٣) رقم (١٤٧٤٥)

(١٦٠) - الصحيح (١/ ٢٤) باب: ذكر الخبر الدال على أن خروج الدم من غير مخرج الحدث لا يوجب الوضوء رقم (٣٦)

(١٦١) - الصحيح (٣/ ٣٧٥) باب: نواقض الوضوء رقم (١٠٩٦)

(١٦٢) - المستدرک (١/ ٢٥٨) كتاب: الطهارة رقم (٥٥٧)

(١٦٣) - السنن (١/ ٢٢٣) باب: جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن رقم (١)

(١٦٤) - السنن الكبرى (١/ ١٤٠) باب: ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث رقم (٦٤٧)

(١٦٥) - الرِّيْبَةُ: هو العَيْنُ وَالطَّلْبَةُ الذي يَنْظُرُ للقوم لئلا يَدْهَمَهُمْ عدُوٌّ، ولا يكون إلا على جَبَلٍ، أو شَرَفٍ يَنْظُرُ منه. النهاية في غريب الأثر (٢/ ٤٤٩)

(١٦٦) - وفي سنن الدارقطني (١/ ٢٢٣) رقم (١) بلفظ: (انبهتني) وهما بمعنى واحد.

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

الراجع:

- الحديث مداره على عقيل بن جابر وهو مجهول، قال أبو حاتم: لا أعرفه^(١٦٧)، قال الذهبي: فيه جهالة ما روى عنه غير صدقة بن يسار^(١٦٨)، ووثقه ابن حبان^(١٦٩) وهو يوثق المجاهيل.
- قلت: والعجب من النووي الذي قال: رواه أبو داود بإسناد حسن^(١٧٠)، وتبعه الشيخ الألباني^(١٧١) بحجة أن عقيل بن جابر لم يتفرد بالرواية عنه صدقة فقد روى عنه البياضي، كما نص عليه ابن حجر^(١٧٢).
- ويظهر أن الصواب ضعف الإسناد للآتي:
١. البياضي كذبه الأئمة^(١٧٣).
 ٢. لا ترتفع جهالة عقيل برواية البياضي، بل يبقى مجهول حال.
 ٣. قد نص الأئمة كما قدمت على جهالة عقيل، وكل من ترجم لعقيل ذكر في الرواة عنه صدقة فقط، ولم أجد عن أحد ما قاله ابن حجر، بل كما قدمت عن الحافظ في الفتح أنه قال: لا أعرف راوياً عنه غير صدقه.
 ٤. الحديث تفرد به عقيل ولا يحتمل تفرده.
 ٥. تصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ليس بحجة إذ قد رووا أحاديث ضعيفة.
- وعليه فصيغة التمريض لأجل ضعف الإسناد، وعلله العيني بابن إسحاق، فقال: "كون الحديث مختصراً لا يستلزم أن يذكر بصيغة التمريض، والصواب فيه أن يقال لأجل الاختلاف في ابن إسحاق"^(١٧٤).

(١٦٧)-الجرح والتعديل (٦/ ٢١٨)

(١٦٨)-ميزان الاعتدال (٣/ ٨٨)

(١٦٩)-الثقات (٥/ ٢٧٢)

(١٧٠)-المجموع (٢/ ٥٥)

(١٧١)-صحيح أبي داود (١/ ٣٥٨)

(١٧٢)-تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٦)

(١٧٣)-الكامل لابن عدي (٦/ ١٨١)

(١٧٤)-عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٢١)

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حداثية نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فالأحاديث الواردة في البحث على قسمين:

القسم الأول: وصله البخاري في صحيحه .

والقسم الثاني: لم يصله في صحيحه.

وجميع الأحاديث الواردة في البحث من القسمين، لا تنطبق على القاعدة التي ذكرها ابن حجر تبعاً لشيخه العراقي وهي: "أن البخاري يذكر الحديث بصيغة التمريض؛ لأجل الاختصار والرواية بالمعنى" والتي جرى عليها في فتح الباري عند حكمه على المعلقات والسبب في ذلك من خلال ما توصلت إليه في نتائج الدراسة على الأحاديث هو:

١. كون الأحاديث وصلت بأسانيد ضعيفة.

٢. الخلاف بين الرواة.

٣. ورود الحديث وليس على شرط البخاري .

انتقاد الزركشي:

١. ذكر أن ما وصله البخاري بصيغة الجزم أو التمريض ووصله في صحيحه فهو صحيح ؛ لأن الحكم للموصول، وهذا الكلام يحتاج إلى تقييد إذ قد وصل البخاري أحاديث وعلقها بصيغة التمريض لأجل اختلاف الألفاظ، وهذه الألفاظ كما مر في البحث منتقدة في المعلق، فالبخاري وصل أصل الحديث.

٢. ما نص البخاري على ضعفه ليس فيه إشكال، وإنما ما لم يوجد للبخاري فيه كلام، فعند الزركشي حسن ، وهذا غير

صحيح إذ قد وجدنا هذه المعلقات كما في البحث ضعيفة وليس للبخاري فيها نص سوى ذكرها بالتمريض.

فكلام الزركشي من حيث انتقاد القاعدة صحيح، أما من حيث التفصيل الذي ذكره فليس كما ذكر والصواب ما أوردنا في بحثنا والله أعلم.

● ومن هذه الأحاديث نخرج بقاعدة: أن الأحاديث التي ذكرها البخاري بصيغة التمريض منها ما هو ضعيف، ومنها المختلف في إسناده وهو محتمل التصحيح والتضعيف، ومنها ما هو حسن، أو صحيح ليس على شرط البخاري، وهي

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

القاعدة التي قررها ابن حجر في تغليق التعليق خلافاً لما جرى عليه في فتح الباري وهي أن ما علقه البخاري بصيغة التمرريض ولم يصله في كتابه لا يخلو من علة.

● وأما ما وصله في صحيحه، فلا نقول بعلته بعد أن وصله، إلا أنه تقرر في البحث أن البخاري يعلق الحديث بألفاظ تختلف عن الموصول كما قدمت تفصيله في الحديث: (الخامس)، و(السادس)، حيث كانت ألفاظ المعلق مختلف فيهما، خلافاً لما قاله ابن حجر مطبقاً لقاعدة شيخه العراقي بأنها لأجل الاختصار والرواية بالمعنى والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

Summary:

This research aims to study the rule of Imam Al-Iraqi(died:٨٠٦.a.h)in the abbreviated and suspended hadiths in sahih Al-Bukhari in the form of nursing of sake of abbreviation and narration in meaning .this study tracks the hadiths to which imam IbnHajar al-Asgalani (died:٨٥٢ .a.h) applied the rule of his instructor through his interpretation known "fath al-bari" it is carried out with criticism and preferences.

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويبي

فهرس المصادر:

القرآن الكريم.

١. الأعلام. المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٦، ١٩٤٨ م
٢. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة بيروت، ٢٠٠٧هـ
٣. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط و عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٥ هـ
٤. تاريخ بغداد، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٧هـ.
٥. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م
٦. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المؤلف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، دار ابن خزيمة، ط: ١، ١٤١٤هـ
٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مكتبة الرياض الحديثة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
٨. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ.
٩. تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٥هـ
١٠. تقريب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر دار الرشيد، ١٤٠٦هـ
١١. تهذيب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ
١٢. تهذيب الكمال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٠هـ.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

١٣. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم البستي (ت: ٣٥٤ هـ)، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط ١،

١٣٩٥هـ.

١٤. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي

عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، ط: ٢، ١٤٠٧هـ.

١٥. الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

ط: ١، الطبعة الأولى: ١٢٧١هـ.

١٦. ذكر من تكلم فيه وهو موثق، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور،

مكتبة المنار، ط ١، ١٤٠٦هـ.

١٧. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، المؤلف: محمد بن أحمد بن علي أبو الطيب المكي الحسني

الفاوسي (ت: ٨٣٢هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٠هـ.

١٨. سنن ابن ماجه، المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، دار الفكر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٩. سنن أبي داود، المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،

دار الفكر، بيروت.

٢٠. سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: أحمد شاکر وآخرون.

٢١. سنن الدارقطني، ومعه التعليق المغني على سنن الدارقطني، المؤلف: علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، طبعة

عالم الكتب.

٢٢. سنن الدارمي، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز زمربلي، خالد السبع، دار

الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٢٣. السنن الصغرى أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة

الدار، المدينة المنورة، ط: ١٠، ١٤١٠هـ.

٢٤. السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز،

مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

٢٥. سنن النسائي الكبرى، المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
٢٦. سير أعلام النبلاء، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، ط: ٩، ١٤١٣هـ.
٢٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، دار الكتب العلمية.
٢٨. شرح علل الترمذي، المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.
٢٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٣٠. صحيح أبي داود، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس، ط: ١، ١٤٢٣هـ.
٣١. صحيح البخاري الجامع الصحيح المختصر، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
٣٢. صحيح مسلم الجامع الصحيح، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، دار الجليل.
٣٣. صفة النفاق وذم المنافقين، المؤلف: جعفر بن محمد الفريابي (ت: ٣٠١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن المصري الأثري، دار الصحابة للتراث، ط ١، ١٩٨٨هـ.
٣٤. الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، المؤلف: عبید الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة (ت: ٢٦٤هـ)، المحقق: د. سعدي الهاشمي، الجامعه الاسلاميه - المدينه المنوره، ١٤٠٢هـ.
٣٥. طبقات المدلسين، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط: ١، ١٤٠٣هـ.
٣٦. عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٧هـ.
٣٧. فتح الباري لابن رجب، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار النشر: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، ط ٢.
٣٨. فتح الباري، شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
٣٩. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ.

قاعدة الإمام العراقي في معلقات البخاري بصيغة التمريض بدعوى الاختصار والرواية بالمعنى

دراسة حديثة نقدية من خلال تطبيقات ابن حجر للقاعدة في شرحه فتح الباري

٤٠. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: عبد الله ابن عدي (ت:٣٦٥)، تحقيق: يحيى غزاوي ، دار الفكر، ط:٣، ١٤٠٩هـ
٤١. لسان الميزان، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر(ت:٨٠٦هـ)، مؤسسة الأعلمي، ط٣، ١٤٠٦هـ.
٤٢. المجموع شرح المهذب، المؤلف: يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ) ، تحقيق : محمود مطرحي، دار الفكر ، بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ
٤٣. مختصر الكامل في الضعفاء المؤلف: أحمد بن علي المقرئ (ت:٨٤٥هـ) ، تحقيق أيمن بن عارف، مكتبة السنة، ١٤١٥هـ ، القاهرة.
٤٤. المستدرک علی الصحیحین، المؤلف: محمد بن عبد الله الحاكم (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ،
٤٥. المسند، المؤلف: أبو داود الطيالسي سليمان بن داود (ت:٢٠٤هـ)، المؤلف: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة.
٤٦. المسند ، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني (ت:٣١٦هـ) ، مؤسسة قرطبة، مصر.
٤٧. المسند ، المؤلف: المؤلف: أحمد بن علي الموصلي (ت:٣٠٧هـ) ، دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ
٤٨. مسند البزار المسمى بالبحر الزخار، المؤلف: أحمد بن عمرو البزار(ت:٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون، مكتب العلوم، دار الحكم المدينة المنورة.
٤٩. المسند، المؤلف: عبد الله بن الزبير الحميدي(ت:٢١٩هـ)، دار الكتب العلمية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
٥٠. المسند، المؤلف: عبد بن حميد الكسي(ت:٢٤٩هـ)، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، محمود الصعيدي.
٥١. المسند، المؤلف: أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) مؤسسة قرطبة ، مصر . صحيح ابن خزيمة
٥٢. المصنف، المؤلف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت:٢١١هـ)، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
٥٣. المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم (ت:٣٦٠هـ) ، تحقيق: طارق بن عوض الله، و عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة ١٤١٥ هـ

د. فؤاد يحيى علي مصلح التويتي

٥٤. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم (ت: ٣٦٠هـ)، مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٠٤هـ، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي،
٥٥. معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: سيد كسردي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ
٥٦. مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح، المؤلف: الحافظ أحمد بن علي العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: ٥، ١٤١٨هـ
٥٧. موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس الأصبهاني (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٤١٣هـ .
٥٨. الموطأ رواية محمد بن الحسن (ت: ١٨٩هـ)، الناشر: دار القلم، ط ١، ١٤١٣هـ
٥٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.
٦٠. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض ١٤٢٢هـ.
٦١. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.
٦٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.
٦٣. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.